الجزائر – الاتّحاد الأوربي
تقاطع وتباين المواقف حول السياسة الأوروبية الجديدة للجوار ما بعد 2010

أ.بلغيث عبد الله

استاذ مساعد "أ" قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم

مقدّمة :

دخل العالم الألفية الثالثة ، وهو يعيش تبلور نظام عالمي أهم ما يميزه توجه الأطراف الدولية أكثر فأكثر نحو التكتّلات الإقليمية، كإفراز طبيعي لظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي الكبير. وفي هذا الإطار برزت عدّة تكتلات تضم الدول المتقدّمة والدول الأخرى على حد سواء، تشترك مع معظمها في تبنيها للمبادئ السياسية والاقتصادية والحقوقية ذات الطابع العالمي. إلّا أنّ جميع تلك الكيانات الإقليمية المشكلة أخذت بعين الاعتبار تعريفاتها الخاصّة لحدودها ومدركاتها ومصالحها خاصة الاقتصادية والأمنية منها. وفي هذا السياق لم يشكل الاتّحاد الأوربي استثناء عن هذه القاعدة، باعتباره أحد أبرز الأمثلة الراهنة في التعاون والتكامل الدوليين .

لقد أدّى انسلاخ الأمن عن مفهومه التقليدي من جهة والحاجة الاقتصادية لشعوب الاتّحاد الأوروبي من جهة أخرى، إلى بروز الإرادة الواضحة لدى دول الاتّحاد الأوروبي في التوجّه نحو توسعة هذا الاتّحاد أوروبيا أوّلا ثمّ بناء فضاءات شراكة بينها وبين الضفتين الجنوبية والشرقية، وهذا ما عبّر عنه الاتّحاد الأوروبي بالسياسة الأوروبية للجوار (politique européenne de voisinage (p.e.v . وهو فضاء الشراكة التي تنتمي إليه الجزائر كطرف رئيسي في الضفّة الجنوبية . لقد شكّلت الجزائر الاستثناء منذ البداية ، على اعتبار أنّ مسار التفاوض كان ولازال عسيرا بين الطرفين .

إنّ مرور خمس سنوات بعد بداية التطبيق الفعلي للسياسة الأوروبية للجوار من جهة، وبروز حراك سياسي داخل دول الضفّة الجنوبية للمتوسّط ابتداء من سنة 2010 من جهة اخرى، جعلت الاتحاد الأوروبي يتوجّه نحو تبني سياسات جديدة مع هذا العالم المتغيّر ، استجابة وتكيّفا مع المستجدات السياسية في دول جنوب المتوسّط عامّة والعربية خاصة ومنها الجزائر . هذه الأخيرة التي عبرت مرة أخرى عن خصوصيتها في هذا المسار من خلال عديد التقارير الأوروبية والنشاطات الديبلوماسية الثنائية بين الطرفين. هذا ما جعل هذه الورقة البحثية تحاول الإجابة على التساؤل المحوري التالي :

أين تكمن خصوصية الحالة الجزائرية في مسار التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المجاورة له ؟ وإلى أي حد تتقاطع وتتباين المواقف بين الطرفين حول مضامين السياسة الأوروبية للجوار وغاياتها ؟

ومن أجل الإحاطة بهذه التساؤل ومعالجته سوف تتناول الورقة البحثية هذا الموضوع من خلال المحاور الثلاثة التالية :

أ. مفهوم السياسة الأوروبية للجوار ومسارها .

المواقف الجزائرية الرسمية من مسار التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي(2005–2013)

لقد عرفت التجربة الاندماجية للدول الأوروبية محطّات مهمّة كانت بدايتها تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951،[1] والتي تم توسعها من 1973 إلى 1995 إلى خمسة عشر دولة أوروبية أهمّها إنجلترا، إلا أنّ أبرزها كان التوقيع على معاهدة ماستريخت في 1992/02/07 التي أسست الاتحاد الأوروبي بغية تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية في شؤون الاقتصاد والمالية والعدالة والأمن الداخلي وبناء السياسة الأمنية والخارجية والدفاعية المشتركة.[2] والتي تدعمت بمعاهدة أمستردام سنة 1997 واستمرّت سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي للدول الجديدة، حتى أصبح يضم 27 دولة بعد انضمام رومانيا وبلغاريا سنة 2007. إنّ تغيّر حدود الاتحاد الأوروبي الناتجة عن توسعته من جهة والخشية من الآثار السلبية الناجمة عن ذلك من جهة أخرى، جعلت الاتحاد الأوروبي يتوجّه منذ بداية سنة 2003 وفي إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، نحو بناء سياسات خاصة مع الفضاءات والكيانات الجيوسياسية المجاورة له قائمة على الشراكة وليس الانضمام، على اعتبار أنّ الاتحاد " لا يمكنه أن يتوسع إلى ما لانهاية " وعليه فسياسة الجوار هي " البديل الأفضل للتعامل مع شركاء يمثّلون مجموعة غير

متجانسة إلى حدّ كبير، وهم بالنظر إلى توقّعات الانضمام ليس لديهم لا نفس التطلّعات ولا الاستعدادات ذاتها ".[3] واستنادا إلى الوثائق الخاصة بالسياسة الأوروبية للجوار، لا يعتبر الاتحاد الأوروبي هذه السياسة توسعة للاتحاد ولا تمنح البلدان المشاركة إمكانية العضوية . حيث ورد في الوثيقة السنوية التي أصدرتها لجنة الجماعات الأوروبية عام 2003 ما يلي: " إنّ تجاورا مشتركا يقتضي بطبيعة الأمور تقاسم العبء ومسؤولية مشتركة للرد على التحديات التي تهدد الاستقرار".[4] إنّ دراسة الوثائق والتقارير الأوروبية الخاصة بالسياسة الأوروبية للجوار جعلت معظم الكتابات حول هذا الموضوع تعتبرها سياسة قائمة على الأسس والمبادئ التالية :

1 . ضبط الآثار السلبية للجوار :

يسعى أساسا الاتحاد الأوروبي من خلال سياسته للجوار نحو إيجاد فضاءات جيوسياسية مجاورة أكثر استقرار وأمنا ما ينعكس إيجابيا على الحدود الجديدة للاتحاد بعد توسعته . وهذا انطلاقا من فكرة الأمن المركب كأحد أهم المفاهيم المعتمد عليها ضمن وثائق السياسة الأوروبية للجوار والتي تعني وفق منظور " باري بوزان " "مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوّراتها الرئيسية للأمن، مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحلل بطريقة منفصلة ". مما يجعل أمن دول الاتحاد الأوروبي المتوسع مرتبط أساسا بدول الضفة الجنوبية للمتوسّط التي ينبغي عليها أن تؤدي مهمة الوساطة الأمنية، باعتبارها مناطق العزل أمام التهديدات الجديدة البارزة بعد الحرب الباردة والتي أبرزها الهجرة غير الشرعية ، المخدرات والإرهاب الأصولي والجريمة المنظمة، لهذا ما يجعلنا ننتقل من صيغة المعالجة الأمنية الذايتة إلى المعالجة الأمنية المحوّلة.[5]

2 . اقحام الدول المجاورة في إيجاد الحلول للمشاكل الداخلية للاتحاد:

وهذا من خلال اتفاقات التفكيك الجمركي وفتح الأسواق لدى الطرفين والاتفاقات الثنائية والجماعية في مجالات الطاقة والبيئة والتعليم والصحة والتشغيل .

3 . المركزية الأوروبية :

تشير عديد الكتابات الخاصة بموضوع الاتحاد الأوروبي إلى أن استخدام مصطلح الأوروبية في العنوان الخاص بسياسة الجوار، يعبر عن معنى أكثر عمقا وهو أن أبعاد هذه السياسة وانعكاساتها الايجابية مرتبط بالبعد الجغرافي الأوروبي والنتائج المرجوة من هذه السياسة يجب أن تعكس الأولويات الأوروبية الأمنية والاقتصادية والثقافية.

4 . التمايز بين مكونات الجوار :

على عكس مسار برشلونة ركزت سياسة الجوار الأوروبي على فكرة التمايز بين الشركاء . حيث يتم التعامل في سياق هذه السياسة مع كل دولة على حد وفق خطط عمل متّفق عليها ثنائيا بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدولة المجاورة من جهة أخرى . على اعتبار انّه لا يمكن التفاوض مع "الجميع من أجل الجميع" انطلاقا من الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الفضاءات المجاورة للاتحاد الأوروبي .

5 . نقل القيم المشتركة والمشروطية :

تعتبر فكرة تشكيل البيئة المحيطة أحدى أهمّ مرتكزات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة، والتي تعني إيجاد فضاءات وكيانات مجاورة تمتلك نفس قيم الديمقراطية ودولة القانون والعدالة وحقوق الإنسان المنتشرة لدى دول الاتحاد الأوروبي، وهذا من خلال نقل هذه القيم خاصّة إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسّط من جهة وربط جميع مساعدات ومشاريع الاتحاد الأوروبي المالية والاقتصادية وحرية التنقل ومنح التأشيرات، بمدى تقدّم كل دولة من الفضاءات المجاورة في تبني تلك القيم في دساتيرها وممارساتها السياسية، من خلال الرقابة التي تمارسها مجموع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأوروبية، الناشطة في مجالات سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة .

بلغ عدد الدول المعنية مباشرة بسياسات الجوار الأوروبية ستة عشر دولة هي: الجزائر، مصر، الأردن لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة ، إسرائيل ، سورية ، تونس وهي الدول المشكلة للفضاء المجاور الجنوبي. إضافة إلى أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا، أكرانيا وهي الدول المشكلة للفضاء المجاور الشرقي. وهي كلها دول معنية بمخططات عمل ثنائية تجمعهما مع الاتحاد الأوروبي تتمحور أساسا حول: [6]

- توثيق العلاقات السياسية .
- الاندماج الاقتصادي الجزئي ,
- توفير الدعم من أجل الاستجابة لشروط الاتحاد الأوروبي .
- مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

بحيث تتمحور المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدول الستة عشر حول المواضيع التالية :

- تعزيز سلطة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- تشجيع الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز اقتصاد السوق .
- تشجيع التشغيل والانسجام الاجتماعي .
- التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل .

في شهر ماي 2010 وبعد مرور خمس سنوات من تطبيق السياسة الأوروبية للجوار. وبعد الحراك السياسي الذي شهدته معظم الدول العربية في مطلع سنة 2010 . توجه الاتحاد الأوروبي نحو إصدار وثيقة جديدة بعنوان " استجابة جديدة لمنطقة جوار متغيّر". والمتبوعة بوثيقة مكملة أصدرتها المفوضية الأوروبية في 25 ماي 2011 بعنوان " سياسة جوار أوروبية مجددة وطموحة ". لقد اعتبرت العديد من الدراسات المتابعة للشأن الأوروبي أنّ الاتحاد الأوروبي أراد من خلال هاتين الوثيقتين التعامل بسرعة مع واقع متغيّر في الفضاء المجاور الجنوبي، خاصة بعد الأحداث السياسية التي أدت إلى تبدّل أنظمة الحكم في بعض الدول العربية ، وهذا بعدما شعر الاتحاد الأوروبي بالعجز الناتج عن عدم تنبئه بمسار التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة،كما فشل في ربط علاقات مباشرة مع الفاعليين غير الحكوميين في الدول العربية منذ 2003.[7]

تضمنت الوثيقتين الجديدتين مبادئ وأسس جديدة اراد من خلالها الاتحاد الأوروبي بناء سياسته الجديدة للجوار والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية [8]

1 . **تعزيز العلاقات الفردية والإقليمية** بحيث يتوجّه الاتحاد الأوروبي نحو تطوير مفاوضاته مع كل دولة شريكة على حدى. إضافة إلى تعزيزه لمسار تطوير التنظيمات الإقليمية منها اتحاد المغرب العربي والاتحاد من أجل المتوسط وجامعة الدول العربية .

2 . **تعزيز الروابط بين الفاعليين غير الحكوميين** من خلال الربط علاقات مباشرة مع أطراف ليسوا في الحكومة من أحزاب سياسية وتنظيمات للمجتمع المدني والقطاع الخاص ، وهذا من خلال العديد من برامج الدعم والتأهيل التي خصص لها الاتحاد ما يقارب 01 مليار يورو .

3 . **المزيد من التمويل مقابل المزيد من الاصطلاح** ، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي على ميزانية فاقت 07 مليار يورو في الفترة من 2014 إلى 2020 مخصصة للدول التي تحقق تقدّما ملحوظا في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي وفق مبدأ " المزيد لمن يزيد" ، حيث تخصص مشاريع ومساهمات إضافية لكل دولة تحقق المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وفق خطط العمل الثنائية .

4 . **المساءلة المتبادلة** : اعتبر الاتحاد الأوروبي في سياسته للحوار أنّ هذه الأخيرة لم تحقق تقدّما مع بعض الدول لغياب مبدأ المساءلة بين الطرفين، والذي يعني تقديم تقارير دورية عن مدى نجاح الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي والدولة المجاورة الشريكة في الفترة من 2003 إلى 2010 . إنّ مبدأ المساءلة المتبادلة في السياسة الأوروبية الجديدة للجوار (2014 . 2020) ستمكن كل طرف من أطراف الشراكة من متابعة مدى التزام الطرف الآخر بتطبيق خطة العمل الثنائية في اطار سيادي .

تمر السياسة الأوروبية للجوار المحددة بثلاث مراحل :[9]

1 . **تتضمن المرحلة الأولى** إعداد التقارير الدورية من طرف المفوضية الأوروبية حول الدول المعنية بالشراكة فيما يخص أوضاعها السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي .

2 . **المرحلة الثانية** تتعلّق بإبرام اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والدولة الشريكة حول خطة عمل ثنائي بعد مصادقة المجلس الوزاري الأوروبي على التقارير ونشرها . حيث تغطي خطط العمل الثنائي المجالات التالية :

- ✓ الحوار والإصلاح السياسي .
- ✓ التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية .
- ✓ القضايا ذات الصلة بالتجارة وإصلاح أنظمة السوق .
- ✓ التعاون في مجال القضاء، الحرية والأمن .
- ✓ المسائل القطاعية مثل النقل، الطاقة ، مجتمع المعلومات، البيئة، الأبحاث العلمية .
- ✓ البعد الإنساني ويشمل الاتّصال بين الشعوب، المجتمع المدني، التعليم ، الصحة العامة .

3 . **تتضمّن المرحلة الثالثة** حصيلة المشاريع والامتيازات التي يوفرها الاتّحاد الأوروبي للدول المجاورة بعد تقدّمها في خطط العمل الثنائية وتشتمل تلك الحوافز ما يلي :

- ➢ إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية .
- ➢ زيادة المساعدات المالية .
- ➢ تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوروبية .
- ➢ تحسين ظروف تنقّل الأشخاص من وإلى دول الاتحاد الأوروبي .
- ➢ المساهمة في تطوير المؤسسات السياسية والإدارية والجامعية والاقتصادية وتأهيلها .

ب . المواقف الجزائرية الرسمية من مسار التفاوض بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :

وقعت الجزائر أوّل اتفاق رسمي مع الاتحاد الأوروبي في سنة 1976، وهو اتّفاق ذو طابع تجاري يهدف إلى ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية، ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.[10] إلى أنّ التوجيهات الخاصّة بالسياسة الأوروبية للجوار وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة حالت دون استمرار هذا الاتفاق، فبادر الطرفان إلى بدء مفاوضات جديدة منذ جوان 1996 وهي المفاوضات التي دامت اثني عشر جولة دون تحقيق نتائج ملموسة تؤدي إلى الاتفاق النهائي. وبعدها تم استئناف المفاوضات سنة 2001، التي انتهت بتوقيع الاتفاق النهائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 2002/04/22 ليدخل حيّز التنفيذ في سبتمبر 2005. تضمن الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ثمانية محاور على النحو التالي:[12]

1 . **المحور السياسي**: ورد في المواد 3 و4 و5 ويتعلّق أساسا بتعزيز التشاور السياسي من خلال إقامة حوار سياسي دائم ومضمون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر هدفه التضامن من أجل أمن ورفاهية المنطقة المتوسطية .

2 . **محور تنقل البضائع** : والخاص بتعزيز التبادل التجاري من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر بعد فترة انتقالية حددها الطرفان بـ 12 سنة . وهذا وفق الإجراءات الواردة في المادة 06 من ميثاق المنظمة العالمية للتجارة .

3 . **المحور الثالث** : يتعلق هذا المحور بتعزيز التعاون في مجال الخدمات من خلال السماح بتأسيس المؤسسات الخدماتية ، المالية والبنكية والمواصلات والاتصالات في أقاليم كلا الطرفين .

4 . **المحور الرابع** : يتعلّق بضوابط تنقل رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي .

5 . **المحور الخامس** : يتعلّق هذا المحور بمجالات تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين من خلال :

. دعم التكامل والاندماج الاقتصادي .

. تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية و البنى التحتية .

. التعاون في المجال الجمركي .

. وضع الأطر القانونية المشتركة لتشجيع الاستثمارات لدى كل الطرفين .

6.المحور السادس : تضمّن هذا المحور التعاون في المجالين الاجتماعي والثقافي خاصة فيما تعلّق بالعمال والضمان الاجتماعي وتطوير التعاون في مجالات التربية والإعلام والوسائل السمعية والبصرية وتنظيم التظاهرات الثقافية .

7. المحور السابع : يتضمن هذا المحور تعزيز وتطوير التعاون في المجال المالي والمصرفي من خلال :

. دعم الإصلاحات المالية والمصرفية وتطوير المجال البنكي .

. إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية .

. الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن الدخول في منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري .

8. المحور الثامن : يتعلّق هذا المحور في التعاون في مجالات العدالة، التنقل والشؤون الداخلية وهذا من خلال:

. تقوية مؤسسات الدولة والقضاء .

. التعاون في مجال تنقل الأشخاص .

. التعاون في مراقبة الهجرة غير الشرعية .

. محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد .

لقد تميّزت الفترة من 2005 سنة بداية السريان الفعلي لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وإلى غاية سنة 2010 سنة بداية تطبيق السياسة الأوروبية الجديدة، بجمود كبير ناتج عن عدم التفاعل الإيجابي مع مضمون الاتفاقية خاصة من طرف الجزائر،[13] التي عبرت بداية من سنة 2011 عن استعدادها للانخراط من جديد بفاعلية اكبر في السياسة الأوروبية الجديدة للجوار، والتي تضمنت مبادئ تختلف عن تلك التي تم تبنيها في المراحل الأولى من هاته السياسة سنة 2003 . حيث باشرت الجزائر مباشرة بعد الإعلان عن السياسة الأوروبية الجديدة للجوار إلى عقد جولات محادثات منذ أكتوبر 2012 حول خطة العمل الثنائي الجديدة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .

لقد عبرت الجزائر في العديد من المناسبات والتقارير والمواعيد الديبلوماسية عن مواقف متباينة مع سياسة الاتحاد الأوروبي للجوار خاصة في مرحلتها الأولى من (2005 إلى 2010) تلك المواقف التي يمكن التعبير عنها من خلال النقاط التالية :

أ . **ما تعلّق بالشق السياسي . الأمني** :

1 . أكد الموقف الجزائري على الخصوصية الجزائرية في التفاوض، والنابعة عن الظروف الأمنية الاستثنائية التي عرفتها الجزائر في المرحلة ما بين 1992 إلى 2002 . وهذا على خلاف الحالات التونسية والمغربية والمصرية . إضافة إلى خصوصية الاقتصاد الوطني الجزائري المتميّز بتبعيته للنفط بالدرجة الأولى . والمعطيات السوسيو. اقتصادية الناتجة عن تطبيق اتفاق إعادة الهيكلة سنة 1994 .

2 . اعتراض الجزائر على التقارير الأوروبية الدورية فيما تعلّق بتراجع وضعية حقوق الإنسان في الجزائر إضافة إلى ملفي المفقودين والمصالحة الوطنية .

3 . اعتراضات الجزائر على التقارير الأوروبية الدورية حول تقدّم المسار الديمقراطي في الجزائر ومدى نجاح الطرف الجزائري في تحقيق الانتخابات الشفافة والنزيهة، والتغيير الحكومي السلمي.

4 . اعتراض الجزائر على التعامل الأوروبي مع دول جنوب المتوسط باعتبارها حزاما واقيا للتهديدات الأمنية النابعة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشبه الجزيرة العربية. حيث عبرت الجزائر عن مواقف صريحة في هذا السياق من خلال دعوة الطرف الأوروبي إلى شراكة حقيقية تتقاسم فيها الأطراف المعنية الأعباء والمسؤوليات المالية منها والإنسانية.

5 . دعوة الجزائر للأوروبيين بضرورة تكثيف التعاملات الرسمية مقابل الارتباطات الأخرى مع الفاعليين غير الرسميين حفاظا على استقرار دول الجنوب وسيادتها .

ب **. فيما تعلّق بالشق الاقتصادي** :

1 . ضرورة تفادي الآثار السلبية لإجراءات التفكيك الجمركي على الاقتصادي وطني، على أساس أنّ هذا الأخير سوف يعاني من عدّة سلبيات على رأسها ارتفاع الواردات الأوروبية مقابل الصادرات الجزائرية نحو أوروبا، مما يؤثّر على التوازن العام للموازنة العمومية . إضافة إلى تأثير النسيج الصناعي الجزائري سلبيا بسبب عدم استعداده الكامل نحو المنافسة المفتوحة بعد الدخول في منطقة التبادل الحر، مما ينتج عنه كذلك ارتفاع للبطالة بسبب إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات وتحويل العمل والتسريح الناتج عن اختفاء المؤسسات الجزائرية الأقلّ تنافسية .

2 . عبرت الجزائر في أكثر من مرّة عن حاجتها إلى نقل التقنية الأوروبية بشكل واقعي للجزائر، من خلال الاستثمارات المباشرة ، والتي يرفض الاتحاد الأوروبي التفاعل معها إيجابيا بسبب ضعف الانفتاح الاقتصادي الجزائري.

من خلال العديد من القرارات السياسية بعد تبنّي الاتحاد الأوروبي للسياسة الأوروبية الجديدة للجوار ووفق عدّة مبادئ وأسس جديدة أبدت الجزائر استعدادها أكثر نحو التقارب والتفاعل ايجابيا مع هذه السياسة الجديدة، ويظهر هذا جليا من خلال :[15]

1- انعقاد الجلسة الأولى للجنة الفرعية للحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان في أكتوبر 2011 في الجزائر. والجلسة الثانية في ماي 2013 في بروكسل.

2- انعقاد الاجتماع السابع لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في ديسمبر 2012.

3- تكثيف الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال تزايد الزيارات الرفيعة المستوى المتكررة حيث زارت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية الجزائر في نوفمبر 2012 حيث تم استقبالها من طرف رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء و وزير الشؤون الخارجية. كما زار الجزائر المفوض الأوروبي لشؤون التوسيع وسياسة الجوار في السنة تفسها.

4- في سنة 2012، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة النظر في الجدول الزمني لإلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية والصناعية. وأطلقت المفوضية الإجراءات الداخلية لتعديل البروتوكولات ذات الصلة (المنتجات الزراعية والصناعية) باتفاقية الشراكة.

5- بداية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ سنة 2006، حول مذكرة تفاهم بشأن شراكة استراتيجية في مجال الطاقة.

6- التوقيع على اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حول التعاون العلمي والتكنولوجي في مارس 2012.

7- فيما يخص القضايا التجارية فالاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث بلغ إجمالي التجارة حوالي 44,7 مليار يورو في عام 2011. ويشكل الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للواردات إلى الجزائر، وهو أكبر سوق لصادراتها مع متوسط حصة قدرها 50,6% من إجمالي التجارة. وتحتل الجزائر المرتبتين 12 و 20 بالنسبة لواردات الاتحاد الأوروبي وصادراته على التوالي، والمرتبة 14 بين شركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين الاساسيين، حيث غطت 1,4% من إجمالي التجارة في الاتحاد الأوروبي في سنة 2011. وارتفع إجمالي التجارة الثنائية بنسبة 13,75% منذ سنة 2009.

8- في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل SPRING، خصص الاتحاد الاوروبي في مارس 2012 20 مليون يورو للجزائر، منها 10 ملايين لدفع المزيد من التقدم في الإصلاحات الديمقراطية.

9- قام الاتحاد الاوروبي، خلال فترة 2006-2010، بتنفيذ برنامج بقيمة 10 مليون يورو لدعم المنظمات المجتمع المدني في الجزائر. ويسعى الاتحاد الاوروبي إلى إشراك المجتمع المدني في برامج التعاون القطاعية خاصة في مجالات التراث الثقافي الجديد وبرنامج دعم التوظيف الخاص بالشباب.

الخاتمة:

يمكننا من خلال هذه الورقة البحثية تقديم الاستنتاجات التالية:

1. لقد اثبتت التجربة الاولى للسياسة الاوروبية للجوار 2010/2003 فشلها الى حد كبير، بسبب عدم اخذها بعين الاعتبار المعطيات السيادية للدول الجوار الاوروربي وخصوصياتها. ما جعل الاتحاد الاوروربي يتوجه نحو تبني السياسية الاوروبية الجديدة للجوار التي اصبحت تتعامل مع واقع متغير الى حد كبير.

2. عدم توافق مبادئ واسس التجربة الاولى للسياسة الاوروبية للجوار جعل الجزائر تتحاشى التفاعل ايجابيا معها، خاصة وانها لم تحقق الكثير من الشروط السياسية والاقتصادية التي كان يفرضها الاتحاد الاوروبي قبل 2010. اضافة الى انها تتعارض مع احد اهم ثوابت السياسية الخارجية للجزائر وهو ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وصون سيادتها.

3. لقد ساهم تعديل بعض الاسس في اطار السياسية الاوروبية الجديدة للجوار منذ 2010 في تحسين وتطوير اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي اصبح مقتنعا اكثر من أي زقت مضى بضرورة قيام علاقات متكافئة بينه وبين شركائه قائمة خاصة على احترام الخصوصيات الاقتصادية والثقافية لكل طرف. الا ان استمرار الاتحاد الأوروبي في سياسة الرقابة التي يمارسها من خلال علاقاته غير الرسمية مع الجهات غير الحكومية في بلدان الجنوب، ساهم في الرفع من درجة عدم الثقة في اطار هذه الشراكة.

الهوامش:

1- نيرمين النواوي، " الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط "، مجلة السياسية الدولية، ع 200، ص.105.

2- François Silegel, L'Europe de Maastricht : pour ceux qui n'y comprennent rien (éditions du monde1992) , p. 114.

3- Thierry Balzacq, "La Politique Européenne de Voisinage: un complexe de sécurité à géométrie variable". Cultures et Conflits. N°66, été 2007. p33.

4- الوثائق الرسمية والعلمية الخاصة بالسياسة الأوروبية للجوار موجودة على الموقع الاكتروني : **www.europa.eu**.

5- Ruben Zaoitti, "la propagation de la securité : l'Europe et la Schengenisation de la Politique de Voisinage", Cultures et Conflits, N°66, été 2007, p65.

6- الوثائق الرسمية والعلمية الخاصة بالسياسة الأوروبية للجوار موجودة على الموقع الاكتروني : **www.europa.eu**.

7- انور الهواري، " الاتحاد الاوروبي : تساؤلات عربية " مجلة السياسة الدولية، ع 141، اكتوبر 2000، ص ص. 136-138.

8- وثيقة بعنوان " سياسة جوار أوروبية مجددة وطموحة" في: **www.europa.eu**.

9- نفس المرجع.

10- Accord de coopération CEE/Algérie, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, voir : www.gisti.org/droit/textes/communautaires.

11- سمينة عزيزة، " الشراكة الاورو- جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة" مجلة الباحث، ع 09، 2011، ص. 152.

12- Voir le texte intégral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005),voir : **www.europa.eu**.

13- حسين نوارة، " واقع وافاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، ع 02 ، 2007 ص.102.

14- سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص ص.155-157.

15- انظر مجالات التعاون والشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي منذ 2010 في: **www.europa.eu**.